التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية وأثره على الأداء المالي
(دراسة ميدانية في المصارف التجارية العاملة في ليبيا)

Integration between internal and external auditing and its impact on financial performance

(a field study in commercial banks operating in Libya)

إبراهيم الطويل *

بتكار هندسة المالية، جامعة أم البواقي- الجزائر

i.eltaweel83@gmail.com

زعيبط نور الدين

بتكار هندسة المالية، جامعة أم البواقي - الجزائر

norreddine_zaibet@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/12/27 تاريخ القبول للنشر: 2021/12/28 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف هده الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وأثرها على الأداء المالي في المصارف التجارية. لتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من المدراء في الإدارة العليا والمتوسطة العاملين في المصارف التجارية في ليبيا لاستطلاع رأيهم عن طريق قائمة استبيان حول متغيرات الدراسة للتوصل إلى استنتاجات تساهم في حل مشكلة الدراسة. تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS حيث تم إجراء التحليلات اللازمة لاختبار صلاحية المقياس واختبار فرضيات الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لعل من أهمها أن التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية على قدر كبير من الأهمية لتحسين عملية المراجعة وتقليل تكاليفها وكذلك يؤثر إيجابا على الأداء المالي للمصارف الليبية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، الأداء المالي، ليبيا.

تصنيف JEL: M04، D62.

Abstract:

This study aims to shed light on the integrative relationship between internal and external audit and its impact on financial performance in commercial banks. To achieve the objectives of the study, a field study was conducted on a sample of managers in the upper and middle management working in commercial banks in Libya to find out their opinions through questionnaires about the variables of the study to reach conclusions that contribute to solving the problem of the study. The data was analyzed using the SPSS statistical program, where the necessary analyses were performed to test the validity of the scale and test the study hypotheses. The study reached a set of recommendations, the most important of which is that the integration between internal audit and external audit is of great importance to improve the audit process and reduce its costs, as well as positively affect the financial performance of the Libyan banks.

Keywords:internal auditing ; external auditing; Integration between internal and external auditing; financial performance; Libya.

Jel c Classification Codes: M04. D62.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تحاول هذه الورقة إظهار الدور الكبير الذي تقوم به المراجعة من خلال دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية بليبيا آخذين في الاعتبار طبيعة الجهاز المصرفي لما له من تأثير على مجريات الأحداث الاقتصادية والمالية في الدولة. إن وجود العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية تعتبر هامة جدا وضرورية للطرفين، لما لها من تأثير إيجابي وفائدة كبيرة على تحقيق أهداف كل منهما بشكل خاص، وعلى الأداء المالي للمنظمة بشكل عام(يعقوب و الاسمري، 2020، صفحة 438) . وما يؤكد أهمية هذا التكامل ويعززه هو قيام بعض المنظمات المهنية الدولية بإصدار معايير تحكم وتنظم العديد من أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية(أبوسرعة، 2010، صفحة 99). ولقد اكتسب موضوع تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية أهمية خاصة لدورها المتميز في تأديتها لمختلف الخدمات المصرفية لكافة قطاعات الاقتصاد القومي لدفع عملية التنمية الاقتصادية مع تبوء موضوع رفع الكفاءة الإنتاجية في العمل المصرفي موقعا هاما خاصة في المرحلة الراهنة من تطور القطاع المصرفي وبالتالي هذا الموضوع هو إضافة للدور الرقابي يستهدف به تقويم الأداء منهجا وسلوكا.

1.1. مشكلة البحث:

إن التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يساعد على زيادة جودة المراجعة لكي تقوم بدورها الفعال في تطوير ورفع أداء المنظمات. الانفتاح على العالم والنمو الاقتصادي الذي يشهده القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة في ليبيا وفر أرضية خصبة لدخول العديد من المصارف التجارية في السوق سواء لتحقيق سياستها في التطور والانتشار أو لغاية الرقي بالخدمات المصرفية في البيئة الليبية. تعتمد العديد من المصارف في الوقت الحالي على جودة المراجعة لما لها من دور هام وأساس في الاستمرار والبقاء حيث تزيد أهميته في القطاع المصرفي الذي يبنى على الابتكار والتجديد في الخدمات المصرفية.

وأصبح أصحاب المصالح سواء الإدارة أو الملاك أو المستثمرين في حاجة إلى المراجعة إذ يحتاجون إلى القوائم المالية تحتوي على معلومات محاسبية تمت مراجعتها بشكل جيد عن طريق المراجع الداخلي وتم اعتمادها من قبل مراجع خارجي لكي يتسنى لهم معرفة المركز المالي ونتيجة النشاط للمصرف التي تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة.

في السنوات الأخيرة شهدت المصارف العاملة في البيئة الليبية أشكالا متفرقة ومتعددة من المعاملات التجارية في الداخل وخارج ليبيا (Barghathi, Collison, & Crawford, 2017, p. 6). مما جعل مهنة المراجعة تواجه مشاكل وصعوبات عديدة منها الشك في استغلال المراجعين ونقص الكفاءة المهنية وانخفاض في جودة الأداء في عملية المراجعة وقصور القوائم المالية وكذلك وجود ضعف وثغرات في نظام الرقابة. بالإضافة إلى ذلك فان التغيرات التكنولوجية والتجارة الإلكترونية وحاجة الملاك إلى معرفة مدى جودة خطط وسياسات الإدارة مدى جودة خطط وسياسات الإدارة في تحقيق الأهداف الملائمة والشاملة(المستوفي، 2019، صفحة 55) .من هنا تبرز أهمية المعلومات المحاسبية الموثوق بها والتي يتم الحصول عليها بعد يتم مراجعتها من قبل المراجع الداخلي والخارجي اللذان يكملان عمل بعضهما البعض. من جهة أخرى لكي تقوم المصارف بتقييم أدائها فهناك ضرورة ملحة لتنقيد عملية المراجعة وفقا للمعايير المراجعة الدولية للمراجعة والمعيار رقم (600) الذي يقضي بالتكامل بين كلا من عمل المراجع الداخلي والمراجع الخارجي(أبوسرعة، 2010، صفحة 99).

مما سبق فإن التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة هو " هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكامل بين عمل المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ومستوى الأداء المالي للمصارف العاملة في البيئة الليبية".

2.1. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية.

- الوقوف إلى أي مدى هناك تكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في البيئة الليبية؛
- تحديد العلاقة بين التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي في المصارف العاملة في البيئة الليبية.

3.1. فرضيات الدراسة:

تكمن فرضيات الدراسة في الاتي:

- هناك تكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في البيئة الليبية؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية مع الأداء المالي.

4.1. منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فعلى صعيد المنهج الوصفي تم الاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية العربية منها والأجنبية لأجل بلورة الأسس المنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري والوقوف عند اهم الدراسات السابقة التي تمثل رافدا حيويا في الدراسة. أما على الصعيد التحليلي فقد تم استخدام الاستبانة أداة للدراسة، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبرنامج المعادلات البنائية – طريقة المربعات الصغرى (Smart PLS3 SEM) لتحليل بيانات وأسئلة الدراسة.

5.1. حدود الدراسة:

الحدود الزمانية 2021 م دراسة ميدانية على المصارف العاملة في ليبيا؛

6.1. الدراسات السابقة:

من اجل تكوين إطار مفاهيمي تستند أليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها ثم الاستعانة والإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها ومن هذه الدراسات:

- **دراسة (يعقوب و الاسمري، 2020)التكاملي بين المراجعة الداخلية والخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم:** هدفت الدراسة إلى إبراز الدور التكاملي بين المراجعة الداخلية والخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس والمراجعين الداخليين في عدد من الشركات المساهمة وكذلك المراجعين الخارجيين في مكاتب المراجعة الكبرى لاستطلاع آراءهم والوصول إلى استنتاجات تساهم في حل مشكلة الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها إن التكامل بين نظام المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يفيد في فهم نظام الرقابة الداخلية وتقليل التكاليف والازدواجية في الجهود وتعزيز التواصل الفعال والمنتظم لتنفيذ عملية المراجعة، كما أن لهذا التكامل دور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية ومن ثم يساعد في تحقيق مصداقيتها.
- **دراسة (أبوسرعة، 2010)التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية:** حيث قسم الباحث هذه الدراسة إلى أربعة فصول تناول الباحث في الفصل الأول عموميات حول المراجعة، كما تعرض في الفصل الثاني إلى المراجعة الداخلية والخارجية مشيرا إلى مفهومها وأنواعها وكل من صلاحيات ومسؤوليات المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، وتعرض في الفصل الثالث إلى طبيعة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وإسهامات معايير المراجعة في تعزيزه، أما الفصل الثالث

والأخير فقد تناول دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG وجني وحازم حسن وشركاءهم- محاسبون قانونيون- وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار.

- **دراسة(فادية، 2015) دور التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية في تقليل المخاطر البنكية:** تناول موضوع التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية ودوره في تقليل المخاطر البنكية، فلقد كانت هذه الدراسة محاولة للتوفيق بين الاطار النظري، الذي يضبط علم المراجعة الداخلية والخارجية ويحدد مجمل متغيراتها، التي تشهد تسارعا كبيرا في مجال الممارسة المهنية، وكذلك التكامل بينهما واللذان يسعيان لتحقيقه من خلال هذه المهنة، والاطار العملي الذي اصبح جانبا متكامل لتطبيق هذا العلم عمليا، والذي يمكن القول بانه اصبح متكامل بذاته، حيث تشرف عليه مجموعة من الهيئات المهنية التي تحدد أسسه، وتسعى إلى اعتماده كلغة تعامل موحدة في مجال البنوك، وفي ظل السعي وراء معلومات تتصف بالمصداقية والشفافية والتعبير العادل والملائم على وضعية البنوك بمختلف أنواعها، حيث أن المراجعة تقوم بتقسيم نظام الرقابة الداخلية من خلال إبراز مواطن الضعف والقوة في هذا النظام، وتساعد أيضا على اتخاذ القرارات السليمة وإدارة العمال، من خلال الدور الأساسي الذي تلعبه في اكتشاف الأخطاء والفجوات الموجودة وأسباب وجودها، من خلال النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة مع ضرورة الأخذ بها لضمان السير الحسن للبنوك وحماية حقوق الغير .وإجابة على إشكالية البحث واهم تساؤلاته قمنا بتقسيم البحث إلى ثالثة فصول، قدمنا من خلالهم ماهية المراجعة الداخلية والخارجية، التكامل وأوجه التشابه والاختلاف بين المراجعة الداخلية والخارجية، والمخاطر البنكية بصفة عامة، ثم عرض الدور الذي يلعبه التكامل في تقليل المخاطر البنكية وفي الأخير تم تقديم حالة مجموعة من البنوك التي طبق عليها ما ورد في الجانب النظري من خلال إجراء مقابلات مع الموظفين الذي لديهم عالقة بالموضوع.

2. الإطار النظري:

في عالم المال والأعمال نجد أن المقترضين والمستثمرين يقومون بتجميع حقائق ومعلومات تتعلق بماضي الشركات والمؤسسات قبل أي قرار خاص بإقراضها أو الاستثمار فيها، وأغلب الحقائق والمعلومات التي يحتاجها المقرضون والمستثمرون الجدد تكون متضمنة في القوائم المالية المنشورة والتي فيها المركز المالي ونتائج الأعمال لتلك الشركات والمؤسسات.ومن المعروف إن إعداد القوائم المالية من مهمة إدارة الشركة أو المؤسسة وذلك من واقع الدفاتر والسجلات المحاسبية المحتفظ بها، ولكي تعكس هذه القوائم الوضع المالي ونتائج الأعمال بصورة موثوق بها. من وجهة نظر قارئ أو مستخدم القوائم، لابد أن يكون مصدق عليها من طرف ثالث محايد، وهذا الطرف المحايد هو المراجع(مدني، 2020، صفحة 30).

2. 1.المراجعة الداخلية:

أصبحت المراجعة الداخلية في هذه الأيام أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العمليةالإدارية بمفهومها المعاصر ولا نجد هيكلاتنظيميا لأى منظمة أعمال " مشروع - منشأة "ولاسيما المنظمات الكبيرة منها يخلو من وحدة تختص بالمراجعة والفحص الداخلي لعملياتها . ابتدأت المراجعة الداخلية بنطاق ضيق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية وهو المجال الطبيعي لأي مراجعة ، ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيليةنتيجة لتطور الظروف الاقتصادية، وحسب طبيعة النشاط ومنظمات الأعمال المختلفة. ولم يكن للمراجع الداخلي وضعه السليم الذى يمكنه من أداء المرجعته وإنجاز عمله بكفاءة وفعالية ، إذا كان مجال عمله قاصرا على الإدارات المالية والمحاسبية ولكن تطور كبير لحق بالمراجعة الداخلية وأدى إلى أن يبدأ الكثيرون يدركون أهميتها كأداة من أهم الأدوات اللازمة للمعاونة في إدارة المشروعات ذات الحجم

الكبير(الجمهودى، 2019، صفحة 118) .ومن هنا يقوم المراجع الداخلي بممارسة نشاط تقييمي لمساعدة الإدارة في حكمه علي مراجعة أنشطتها ، ووقائي من خلال مراجعة الأحداث والوقائع الماضية ، وإنشائي ليشمل كل نشاطات الشركات والمؤسسات من خلال وضع برنامج المراجعة الداخلية . لاعتبار أن المراجعة تقوم على الشمولية لكافة العمليات المالية، والا التزم القانوني والنشاط الإداري والتدقيق على الأهداف الاستراتيجية لهذه الشركات والمؤسسات ومعالجة القصور في التخطيط الاستراتيجي الذي ينتج عن عدم إمكانية ربط أنظمة المعلومات بأهداف المؤسسات والشركات. وبصفة عامة تشير معايير الأداء الصادرة عن معهد المراجعة الداخليةإلى حتمية قيام إدارة المراجعين الداخليين بتقييم مدى التعرض للمخاطر المرتبطة بحوكمة الشركات والعمليات ونظم المعلومات المتعلقة بإمكانية الاعتماد علي سلامة المعلومات المالية والتشغيلية، "فعالية وكفاءة العمليات، حماية الأصول، الالتزام بالقوانين واللوائح والعقود(مخلوف، 2007، صفحة 62) ، (علي و شحاتة، 2014، صفحة 55).

2.2 .المراجعة الخارجية:

ينظر إلى وظيفة المراجعة الخارجية في الحياة الاقتصادية بأنها الوظيفة التي تلعب دوراكبيرافي الحفاظ على الثقة المتبادلة والضرورية في العلاقات المالية بين الأطراف المختلفة في المجتمع، بما تقوم به من تلبية حاجات تلك الأطراف، من خلال رأي فني محايد ومستقل بخصوص الأرقام والبيانات المالية التي تعرضها إدارة المؤسسة. المراجعة الخارجية تعني التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات المؤسسة، ومطابقتها مع الأهداف المرجوة، وتبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب، وبصيغة منطقية موضوعية هادفة بنتائج المراجعة(الجمهودى، 2019، صفحة 504) .

3.2. أوجه الاختلاف والتشابه بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

غالبا ما تحدد الإدارة الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في المؤسسة، ولذلك فإن أهداف المراجعة الداخلية تختلف بطبيعة الحال عن تلك الأهداف المتعلقة بالمراجعة الخارجية، فالمراجع الخارجي يتم تعيينه لإعداد تقرير عن مراجعته للقوائم المالية وإبداء رأيه فيها بشكل محايد ومستقل، أي أن الغرض الرئيسي للمراجع الخارجي يتمثل في التأكد من أن القوائم المالية للمؤسسة خالية من أي تحريفات جوهرية. في حين أن دور المراجع الداخلي يتحدد وفقالرؤية الإدارة والأعمال التي ترغبها من المراجعة الدا خلية، ولذلك تتباين أنشطة المراجعة الداخلية تبعالمتطلبات الإدارة. وبالرغم من هذا الاختلاف بين عمل المراجع الداخلي وعمل المراجع الخارجي إلا أن وسائل تنفيذهما لمهامهما تكاد تكون موحدة(شاكر، 1999، صفحة 22).

4.2. طبيعة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وإسهامات معايير المراجعة في تعزيزه :

على الرغم من الاختلافات بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية سواء من حيثالهدف أو درجة الاستقلال أو متطلبات ممارسة المهنة، وعلى الرغم أيضامن أوجه التشابه بينهما فيممارستهما لعملية المراجعة من حيث الاعتماد على نظام فعال للضبط الداخلي، فإن التكا مل بينهماموجودا بدرجة كبيرة، فلا يعتبر المراجع الداخلي منافسا للمراجع الخارجي وأن المؤسسات بحاجة لمجهوداتها معا.

5.2. التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يقصد به (التعاون والتنسيق بين المراجع الداخليوالمراجع الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما، بما يضمن تغطية اشمل لأعمال المراجعة، وتقليل بقدرالإمكان ازدواجية الجهود، وتوزيع العمل توزيعا يحقق أهداف المراجعة بشكل عام ويعود بالفائدة علىالمؤسسة(شقير، 2000، صفحة 10).

6.2. أهداف التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

يمكننا تحديد أهم أهداف التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في النقاط التالية(بن يحي، 2015، صفحة 70):

- ❖ تغطية أعمال المراجعة لكافة أنشطة المؤسسة؛
- ❖ تنفيذ أعمال المراجعة بجودة عالية؛
- ❖ الحد من التكرار وازدواجية العمل؛
- ❖ تخفيض تكلفة أعمال المراجعة؛
- ❖ مساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها بنجاح.

7.2 .أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

تتمثل أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في عدة جوانب لعل أهمها ما يلي(مطرية، 2017، صفحة 49).

- ❖ اطمئنان المراجع الخارجي إلى دقة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، من خلال دقة وفاعلية نظام المراجعة الداخلية؛
- ❖ تخفيض وقت أداء مهمة المراجعة الخارجية، حيث أن الثقة في نظام المراجعة الداخلية يؤدي إلىوقت أقل بالنسبة للمراجعة الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أتعاب عملية المراجعة وتحقيققدر أكبر من الرضا للعميل؛
- ❖ التقييم الشامل لخطر المراجعة، ومن ثم اتخاذ القرارات التي تتعلق بتحديد طبيعة وتوقيت ومدىإجراءات المراجعة؛
- ❖ تجهيز القوائم والكشوف التي يحتاجها المراجع الخارجي بالصورة التي يرغبه؛
- ❖ تخطيط عمليةالمراجعة الخارجية وتحديد طبيعة، توقيت، ومدى إجراءات المراجعة الواجب القيام بها . أيضا من ضمن أهم جوانب التكامل الآتي(على، 2001، صفحة 45).

- زيادة ودعم التدريب والتأهيل للمراجعين الداخليين، من خلال أداء العمل باستخدام أساليبوإجراءات وأفكار ومعلومات مختلفة وجديدة؛
- يمكن التعرف على مجالات أخرى لعمل المراجعة الداخلية وتحديد إجراءات أداء هذا العمل؛
- يحصل المراجع الداخلي على فهم أفضل لمعايير المراجعة وأهدافها، كما يحصل على التشجيعاللازم لكي يصبح أكثر تخصصا.؛
- تفيد عملية تقييم المراجع الخارجي لفاعلية وكفاية وظيفة المراجعة الداخلية في تطوير وتحسينعملهم باستمرار.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإن ذلك التكامل في النهاية لا شك ينعكس لصالح المؤسسة من خلال حسنتسيير المؤسسة وبالتالي نجاحها وازدهارها.

8.2 . إسهامات معايير المراجعة في تعزيز التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعةالخارجية:

إن الواقع العملي في ممارسة أعمال المراجعة يثبت أن النسبة الكبيرة من عملية التكامل تتمثل فيما تقدمه المراجعة الداخلية من مساعدة للمراجع الخارجي، لما للأولى من مزايا لعلي أهمها (فادية، 2015، صفحة 101).

- ❖ أن المراجع الداخلي متواجد دائمافي المؤسسة، ومن ثم يستطيع التعرف على كل نواحي نشاطاتها وإجراءاتها؛
- ❖ أن المراجعة الداخلية مستمرة على مدار العام وبالتالي تقوم بمراجعة شاملة لكافة العمليات؛

- تعمل المراجعة الداخلية على قياس وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية .وتأكيدالأهمية ما تقدمه المراجعة الداخلية من مساعدة للمراجع الخارجي في تنفيذ مهامه، فقد أصدرت العديد من المنظمات والهيئات المهنية الخاصة بمهنة المراجعة عدة معايير تهتم بمساعدة وإرشاد المراجعين الخارجيين في كيفية استفادتهم من أعمال المراجعة الداخلية في تنفيذهم لمهام مراجعتهم الخارجية، إذا قرروا ذلك فعلا.

9.2. مفهوم الأداء المالي :

ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين فلقد تم تعريفة على انه أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة أو أداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة محددة(حابي و زبيدي، 2015، صفحة 72) .

ويعرف أيضا على أنه تعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتخفيض التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلي المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق التراكم في الثروة و الاستقرار في مستوي الاستقرار في مستوى الأداء(جميعان، 2021، صفحة 15).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف للأداء المالي والمتمثل في أنه مدى نجاح المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أحسن استغلال وتحقيق الأهداف المحددة مسبقا من طرف الإدارة.

10.2. أهمية الأداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي في المؤسسة كونه يساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة الاقتصادية، وهذا ما يخدم طلبات المسيرين والمساهمين في آن واحد، بتوفير المعلومات حول الوظيفة المالية التي من شأنها إن تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية مما يساعد في تحديد مواطن القوة والضعف ويساعد في ترشيد القرارات المالية، وفي التنبؤ باستمرار للأداء المالي المستقبلي، وفي إجراء مقارنات سواء بين المؤسسة ومثيلاتها (المؤسسة في نفس القطاع) أو بين الوضعيات المالية لعدة سنوات لنفس المؤسسة(عبدالسيد، 2009، صفحة 139).

كما أن الأداء المالي يساهم في عملية متابعة نشاط المؤسسة من طرف الأعوان الخارجيين من عملاء، موردين، مستثمرين .....إلخ، مما يضفي الصورة الشفافة للوضعية المالية والت يتسمح بوضع الثقة في التعامل معها وأتخاد القرارات السليمةوبشكل عام يمكن توضيح أهمية الأداء المالي في اللقاء الضوء على ربحية ،سيولة، التوازن المالي ،اليسر المالي، إنتاجية ونمو المؤسسة ،وكل هذه المقاييس تعد ضرورية وحاسمة لنجاح وديمومة المؤسسة الاقتصادية.

11.2. أهداف الأداء المالي:

تتمثل أهداف الأداء المالي في التالي(جميعان، 2021، صفحة 17):

- ضمان المستوى الأمثل من السيولة وبالتالي قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات المالية؛
- تحقيق مردودية عالية عن طريق تقليل تكاليف الاستدانة والأموال الخاصة؛
- تمويل الاستثمارات.

12.2. تقييم الأداء المالي:

تعد عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تساعد المؤسسة الاقتصادية في التعرف على كفاءة وفعالية أدائها المالي والكشف عن الانحرافات الموجودة فيه وتصحيحها، مما يساهم بشكل ملحوظ في عملية تحسينه وبالتالي يضمن لها البقاء والنمو.

كما يعرف (جمعة، 2000، صفحة 38)تقييم الأداء المالي للمؤسسة بأنه عبارة عن "تقديم حكما ذو قيمة حول تسيير الموارد المالية في المؤسسة، أي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة."

وكما يعرف أيضا (عبدالغني، 2006، صفحة 34))بأنه "مدى تحقيق القدرة الإرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي."

يمكن طرح تعريف شامل لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية بأنه عملية إدارية يتم من خلالها قياس نتائج الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على ضوء المعايير الموضوعة سلفا لغرض تحديد الانحرافات عن تلك المعايير واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وذلك باستخدام مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية. وعملية تقييم الأداء الناجحة لابد أن تتسم بالخصائص التالية(قريشي، 2011، صفحة 111).

- ❖ أن تشمل جميع الوحدات الاقتصادية وأنشطتها؛
- ❖ أن تكون جميع المؤشرات والمقاييس المستخدمة أثناء عملية التقييم واضحة بالنسبة للمقيم؛
- ❖ أن تتميز بالسرعة الموافقة للأداء المقيم الذي يتسم بالحركية؛
- ❖ التكامل مع العملية الإدارية والاستراتيجية؛
- ❖ الاستمرارية في التقييم على الأجل الطويل بصفة دورية ومنتظمة.

أما الركائز التي يجب أن تتوفر في عملية التقييم فتتمثل في(قريشي، 2011، صفحة 112):

- ❖ التحديد الدقيق للأهداف الرئيسية والأهداف الجزئية.
- ❖ الاختيار السليم للمقاييس والمؤشرات المستعملة ولابد أن تركز على أهداف المؤسسة المحددة سلفا.
- ❖ تدريب المقيمين تدريبا كاف على هذه المقاييس والمؤشرات؛
- ❖ توفير المعلومات والبيانات اللازمة لقياس الأداء المالي؛
- ❖ التغذية العكسية في الوقت المناسب

13.2. خطوات تقييم الأداء المالي:

إن تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية يعد وسيلة ضرورية لتحسينه، من خلال مختلف المعلومات التي يقوم بتوفيرها حول تحليل الأداء والانحرافات المنبثقة منه وكيفية تصحيحها وتجنبها مستقبلا، وحتى يتسنى للمؤسسة الاستفادة من فوائده لابد لها وأن تقوم بعملية تقييم الأداء المالي وفق منهجية محددة لتضمن فعاليته، وعلى العموم فانه يوجد اتفاق ملحوظ بين الكثير من الأبحاث حول خطوات التقييم كما يلي (قريشي، 2011، الصفحات 112-114):

- ❖ **تحديد معايير الأداء:** ويقصد بتحديد معايير الأداء تحديد أداء معياري مقدر يمثل الهدف المرجو تحقيقه، حيث يمكن من المقارنة بالأداء الفعلي وتحديد الانحرافات الموجودة، هذه الخطوة تعد بمثابة الحجر الأساس في عملية تقييم الأداء المالي، فغيابها يجعل من عملية التقييم لا معنى لها.

- **قياس الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات:** بعد تحديد معايير الأداء المتوقع، تأتي هذه الخطوة والتي تتجلى في الحصول على مختلف المعلومات المالية من الكشوف المالية والتقارير السنوية المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة، ثم قياس الأداء المالي الفعلي من خلالها وفق مؤشرات ومقاييس محددة سلفا، ومن ثم مقارنة الأداء المالي الفعلي بالأداء المعياري وتحديد مختلف الانحرافات والفرو قات إن وجدت.
- **تقييم الأداء وتحليل الانحرافات:** يقصد بتقييم الأداء إجراء عملية تحليل دقيق له، وعليه يتم بهذه الخطوة تحليل دقيق لمخرجات القياس والبحث في مسببات الانحرافات هل كان سببها قصور من طرف العمال، الموردين أو قصور في القياس وقد يكون قصور في تحديد الأداء المعياري الذي يكون غير واقعي.
- **تصحيح الانحرافات:** في الأخير تأتي هذه الخطوة على ضوء ما تم في الخطوات السابقة، هنا يتم وضع التوصيات والاقتراحات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لأهداف المؤسسة وخططها من أجل القضاء على هذه الفروقات، وهنا يتجلى الدور الكبير والفعال لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرسومة لها.

3. الدراسة الميدانية:

1.3. مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة مدراء المصارف والفروع وأعضاء مجلس الإدارة في المصارف التجارية العاملة بليبيا، وبهدف تحقيق نتائج شاملة وبيانات شافية يمكن الاعتماد عليها تم ما يقارب تحديد (250) من المدراء في المصارف التجارية في ليبيا كمجتمع للدراسة.

وبالاستناد إلى(Delice, 2010, p. 8)فان عدد أفراد العينة (213) مقبولة والتي تكونت من جميع العاملين في الإدارات العليا ورؤساء الأقسام والمدراء بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا. حيث تم توزيع (250) استبانة. وقد تم الحصول على (213) استبانة، بنسبة استرداد (85%)، وهي نسبة كافية للقيام بالدراسة.

2.3. أداة الدراسة وأسلوب معالجة البيانات:

تكونت أداة الدراسة من ثلاثة أجزاء كما يلي:

- **الجزء الأول**: يختص بأسئلة حول المعلومات الشخصية (الديمغرافية) لعينة الدراسة.
- **الجزء الثاني**: فهو يحتو على أسئلة تقيس المتغير المستقل.
- **الجزء الثالث**: فهو يحتوي على أسئلة تقيس المتغير التابع.

3.3. خصائص أفراد عينة الدراسة:

أوضحت البيانات المتحصل عليها من المستجوبين أن معظمهم من الفئة العمرية أكثر من 46 سنة بنسبة 39%. بينما كان معظم أفراد العينة متحصل على شهادة بكالوريوس بنسبة 51.1. أما فيما يخص نوع المصرف فقد إشارة النتائج إلى أن (85%) من أفراد العينة يشتغلون في مصارف عامة. أخيرا فيما يخص الوظيفة فان اغلب المستجوبين من الإدارة الوسطى. الجدول رقم (1) يوضح خصائص العينة بالتفصيل:

جدول رقم (1) خصائص أفراد العينة

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة المئوية
العمر	من 18 إلى 25 سنة	9	4.2
	من 26 إلى 35 سنة	50	23.5
	من 36إلى 45 سنة	71	33.3
	من 46 سنةفأكثر	83	39.0
المجموع		213	%100
المؤهل العلمي	دبلوم	35	16.4
	بكالوريوس	110	51.6
	ماجستير	15	7.0
	دكتوراه	42	19.7
	أخرى	3	1.4
المجموع		213	%100
نوع المصرف	مصرف عام	181	85.0
	مصرف خاص	32	15.0
المجموع		213	%100
الوظيفة	عضو مجلس إدارة	9	4.2
	مدير عام	2	.9
	مساعد مدير	33	15.5
	مدير فرع	8	3.8
	رئيس قسم	88	41.3
	أخرى	73	34.3
المجموع		213	% 100

المصدر: من إعداد الباحثان.

4.3 . اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

- **صدق أداة الدراسة:** لاختبار صدق أداة الدراسة تم عرضها في صورتها الأولية على مجموعة متخصصة من الأساتذة في نفس موضوع الدراسة، وتم الأخذ بآرائهم والقيام بالتعديلات المطلوبة من حيث الصياغة ولسهول الفهم لعينة الدراسة وقد تم استخدام مقياس ليكرث (Likert) الخماسي (1 – غير موافق اطلاقا)، (5 – موافق بشدة).
- **ثبات أداة الدراسة:** يعبر عن مندى الاتساق الداخلي لفقراتها. وذلك من اجل التأكد من أنها مناسبة لما نريد قياسه حيث تم استخدام كرو نباخ الفا(Cronbach's Alpha)لفحص الثبات. تعتبر قيمة معامل كرو نباخ الفا مقبولة إذا كانت مساوية أو تجاوزت (0.7) وتدل على صدق الاستبانة(Taber, 2018, p. 1280)، كما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول رقم 2 قياس صدق فقرات الاستبانة وثباتها

الرقم	المتغير	عدد الفقرات	قيمة α الفا
1	التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	9	0.841
2	الأداء المالي	10	0.824

المصدر: من إعداد الباحثان.

5.3. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بينت البيانات المتحصل عليها من التحليلات الإحصائية أن التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية له متوسط حسابي (3.2) وبانحراف معياري (0.57). بينما كان المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للأداء المالي (3.2) و (0.651) على التوالي كما هو موضح في الجدول رقم (3).

جدول رقم 3 إحصاء وصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية	3.3792	.57186
الأداء المالي	3.2811	.65155

المصدر: من إعداد الباحثان.

6.3. الإحصاء الاستدلالي (اختبار الفرضيات):

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام البرنامج الإحصائي (Smart PLS3) وهو نموذج إحصائي يسمح بدراسة العلاقات بين مجموعة من المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع حيث انه يقلل من الأخطاء القياسية، وهو يفضل استخدامه في حالة العينات الصغيرة وعند تحليل البيانات بهذا الأسلوب يتم الاتي:

- تقييم النموذج القياسي؛
- تقييم النموذج الهيكلي.

❖ **تقييم النموذج القياسي:**

- **قياس الموثوقية وصحة التباين**

من خلاله يتم دراسة موثوقية ومصداقية النموذج. وذلك عن طريق حساب الموثوقية المركبة (CR)، والتي من المفترض أن تكون أكبر من 0.7. ولتقييم المصداقية يتم استخدام متوسط التباين (AVE)، والذي من المفترض أن يكون أكبر من 0.5

(Hair, Ringle, & Sarstedt, 2011, p. 144)ومن خلال الشكل رقم (1) يتضح أن مصداقية المكونات لم تحقق الشروط المطلوبة لبعض عبارات المقياس مما ترتب علية حذف (3) عبارات، وهي تحديدا (C4,FP3,FP4) بسبب أن التشبع الخارجي لها كان اقل من (0.5). بعد ذلك تم فحص كلا من (CR) و (AVE) تم حذف عبارة أخرى بسبب انخفاض (AVE) وهي العبارة (C6)، مما أدى إلى تحيقي الشروط المطلوبة. كما هو موضح في الجدول رقم (4) والشكل رقم (1).

شكل 1. يوضح النموذج القياس بعد إجراء التحليل العاملي وحذف بعض البنود

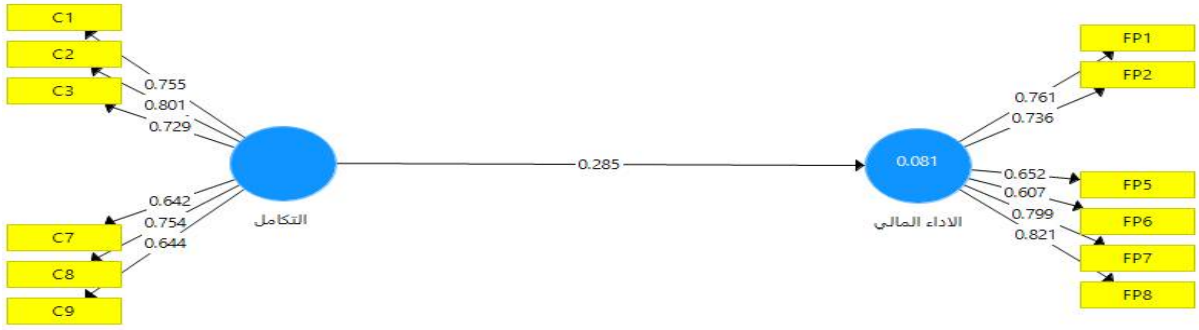

المصدر: من إعداد الباحثان.

جدول 4. قياس الموثوقية وصحة التباين

العبارات والمركبات	البنود	التشعبات Loading))	الموثوقية المركبة ((CR	Cronbach's Alpha	(AVE)
التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	C1	0.755	0.873	0.841	0.537
	C2	0.801			
	C3	0.729			
	C7	0.642			
	C8	0.754			
	C9	0.644			
الأداء المالي	FP1	0.761	0.867	0.824	0.523
	FP2	0.736			
	FP5	0.652			
	FP6	0.607			
	FP7	0.799			
	FP8	0.821		0.081	R2

المصدر: مخرجات برنامج Smart PLS Version 3.2.3

3. **معامل التحديد (R^2):**

من أهم المعايير لتقييم النموذج هو معامل التحديد (R^2)، حيث أن قيمه (0.75 – 0.5 – 0.25) كبير – متوسط – ضعيف على التوالي .وفي هذه الدراسة كانت قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.081) وهي قيمة ضعيفة وهي تعني أن التغير في التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية تفسر 0.8% من التغير في الأداء المالي. كما هو موضح في الجدول رقم (4) والشكل رقم (1)

4. **قياس الارتباط وصحة التمايز:**

بالإضافة إلى ما سبق فقد اظهر معيار (Fornell & Larcker, 1981, p. 5)أنالجذر التربيعي لقيم متوسط التباين الفسر (AVE) بين أن ارتباط المتغير مع نفسة اكبر من ارتباطه بالمتغيرات الأخرى (Higher than other interconstruct correlations)، وهذا يؤكد أن شرط التمايز قد تحقق كما هو موضح في الجدول رقم (5).

جدول رقم 5 يوضح ضحه التمايز (CriterionFornell-Larcker)

	الأداء المالي	التكامل
الأداء المالي	0.733	
التكامل	0.285	0.723

المصدر: من إعداد الباحثان.

❖ **تقييم النموذج الهيكلي:**

لاختبار فرضية الدراسة تم تقييم النموذج الهيكلي، وذلك باستخدام طريقة (Bootstrapping). قد أوضحت هذه الطريقة النتائج التالية الموضح في الجدول رقم (6).

جدول رقم 6 طريقة (Bootstrapping)

الفرضية		Beta value	الانحراف المعياري (STDEV)	T Statistiques (|O/STDEV|)	P مستوى المعنوية Values	القرار
H1	التكامل ->الأداء المالي	0.285	0.070	4.045	0.000	قبول

المصدر: من إعداد الباحثان.

شكل 2. يوضح النموذج الهيكلي

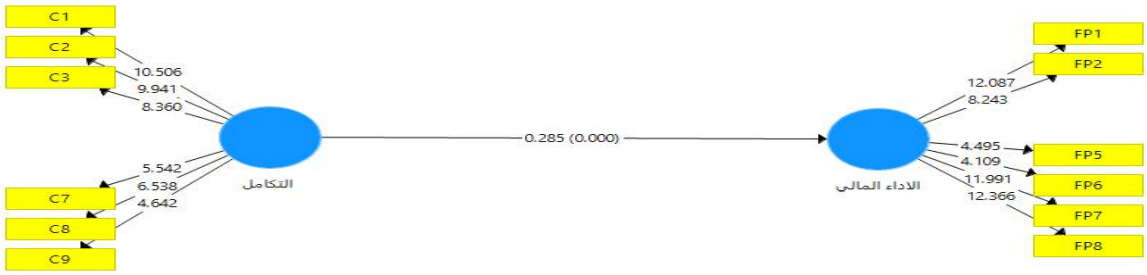

المصدر: من إعداد الباحثان.

من خلال الجدول رقم (6) يتضح أن فرضية الدارسة مقبولة حيث كان مستوى المعنوية (0.000) الخاص بها اقل من 0.05 والتي تدل على رفض الفرض الصفري وقبول الفرضية البديلة. أي أن التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية تربطه علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بالأداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

❖ **اختبار قدرة النموذج على التنبؤ (Q^2)**

هناك أداة أخرى لتقييم النموذج الهيكلي وهي معامل Q^2-Stone-Geisser، فإذا كانت أكبر من الصفر فإن النموذج له أهيمه تنبؤية(Henseler, Ringle, & Sinkovics, 2009, p. 308).ولقد كانت قيمة (Q^2) في هذه الدراسة للأداء المالي تساوي (0.027) هذا يدل على أن العلاقات في النموذج لها أهمية تنبؤيه.

4. خاتمة:

من خلال التحليلات الإحصائية تبين أن التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية له أثر على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وهذا يتفق مع ما توصلت اليه العديد من الدراسات السابقة (زيادي، 2013، صفحة 110). وأيضا من خلال التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة نجد أن المتوسط الحسابي للتكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية للمصارف عينة الدراسة كان متوسط مما يدل على أن المصارف الليبية بحاجة أكبر للتكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية هو يتفق مع ما توصلت اليه دراسة(يعقوب و الاسمري، 2020، صفحة 450)،بالإضافة إلى هذا هي في حاجة ماسة إلى تحسين أدائها المالي.

توصي هذه الدراسة المصارف على تعزيز تكامل أنظمة المراجعة الداخلية والخارجية لما له أهمية في تنفيذ عملية المراجعة والتي من شأنها أن تنعكس على أدائها المالي.

5.قائمة المراجع :

1. أحمد حابي، والبشير زبيدي. (2015). دور الحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي. مجلة المدبر ،المدرسة العليا للنشر والاقتصاد الرقمي الجزائر ، الصفحة 72، الصفحات 69-96.
2. احمد محمد مخلوف. (2007). المراجعة الداخلية في ظل المعاييرالدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ،الصفحة 62.
3. السعيد فرحات جمعة. (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال. الرياض: دار المريخ ، الصفحة 38.
4. ايمان عبدالفتاح الجمهودى. (2019). دور العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية فى تحسين حوكمة الشركات المصرية دراسة ميدانية. المجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، العدد 6 يناير ، مصر ، الصفحة 504، الصفحات 500-525.
5. جهيان عبدالمعز على. (2001). تحليل آثارالأهمية النسبية والمخاطر الحتمية وذاتية التأكدات على نطاق اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي عند أداء عملية المراجعة. رسالة ماجستير ، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر ، الصفحة 45.
6. حسام مختار شاكر. (الربع الثاني، 1999). العلاقة بين المدقق الداخلي والخارجي. المحاسب القانوني العربي ،العدد109 ،الصفحة 22.
7. حمد شقير. (2000). العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي. مجلة المدقق، العدد 41-42، الصفحة 10.
8. حيدر عبدالحسين حميد المستوفي. (2019). اثر تكنولوجيا المعلومات في تعزيز فاعلية البيانات المحاسبية وكفاءتها. مجلة المستنصرية للدرسات العربية والدولية ، المجلد 16،العدد66، العراق، الصفحة 55، الصفحات 45-74.
9. دادن عبدالغني. (2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الإقتصادية. مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد04، الجزائر ص 34.
10. عبد السلام عبد الله أبو سرعة. (2010). التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية. الجزائر: رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر
11. عبدالوهاب بن يحي. (2015). أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في المؤسسة (دراسة حالة وحدة مطاحن الحضنة بالمسيلة). رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة المسيلة، الجزائر ، الصفحة 70.
12. عبدالوهاب نصر علي، وشحاتة السيد شحاتة. (2014). دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا الاحدث المعايير الدولية والامريكية (مدخل الحوكمة وادارة المخاطر وتكنولوجيا المعلومات). الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي ، الصفحة 55.
13. غناي فادية. (2015). دور التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية في تقليل المخاطر البنكية(دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA والبنك الخارجي الجزائري BEA ام البواقي. ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ام البواقي ، الجزائر ، ص101.
14. فيصل جميعان جميعان. (2021). أثر تدريب الموارد البشرية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، الصفحة 14،17.
15. كريمة زيادي. (2013). أثر المراجعة الخارجية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. ماجستير ، جامعة ام البواقي ،الجزائر ص 110.
16. محمد الصغير قريشي. (2011). عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية ،مداخلة مقدمة في الملتقي الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. جامعة ورقلة ،الجزائر ، الصفحات 111-114.
17. منى عبدالرحمن يعقوب، واشواق الاسمري. (2020). التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية (دراسة ميدانية على عدد من مكاتب المراجعة والشركات المساهمة والأكاديمين في مدينة جدة). المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال كلية المجتمع للبنات، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، الصفحات 438-453.
18. ناظم حسن عبدالسيد. (2009). محاسبة الجودة -مدخل تحليلي. عمان: دار الثقافة، الصفحة 139.
19. هادية بشير خلف الله مدني. (2020). دور المراجعة المستمرة في تحقيق جودة التقاير المالية المنشورة الكترونيا (دراسة حالة على عينة من مكاتب المراجعة). رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، الصفحة 30.
20. Barghathi, Y., Collison, D., & Crawford, L. (2017). Earnings management in libyan commercial banks:perceptions of stakeholders. International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation, 13(2), 123–149.P6.
21. Delice, A. (2010). The Sampling Issues in Quantitative Research. Educational Sciences: Theory and Practice, 10(4), 2001–2018.P8.
22. Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). Structural equation models with unobservable variables and measurement error: Algebra and statistics. Sage Publications Sage CA: Los Angeles, CA.P5.
23. Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2011). PLS-SEM: Indeed a silver bullet. Journal of Marketing Theory and Practice, 19(2), 139–152.
24. Henseler, J., Ringle, C. M., & Sinkovics, R. R. (2009). The use of partial least squares path modeling in international marketingIn New challenges to international marketing. Emerald Group Publishing Limited .P308.
25. Taber, K. S. (2018). R9The Use of Cronbach's Alpha When Developing and Reporting esearch Instruments in Science Education. 9 Res. Sci. Educ, 48(6), 1273–1296.P1280.